الأمم المتحدة

A/61/830

الجمعية العامة

Distr.: General
30 March 2007
Arabic
Original: Spanish

الدورة الحادية والستون

البند ١٠٥ (هـ) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أربعة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من نائب الممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

عطفا على المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧ التي أعلنت فيها حكومة نيكاراغوا رسميا، عن طريق بعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة، ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ في الانتخابات التي ستجرى خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة في أيار/مايو ٢٠٠٧، يشرفني أن أحيل إليكم طيه الوثيقة التي تتضمن ما تعهدت به نيكاراغوا وما التزمت به طواعية وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) ماريو **كاستيون دوارتي**

السفير

نائب الممثل الدائم

لدى الأمم المتحدة

100407 100407 07-29122 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من نائب الممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

إسهامات نيكاراغوا والتزاماتها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان

١ - دور نيكاراغوا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان

تلتزم حكومة المصالحة والوحدة الوطنية في نيكاراغوا التزاما تاما بالعمل بفعالية على تعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان، في إطار من التعاون والتضامن الدوليين.

ولما كانت نيكاراغوا من البلدان المؤسسة للأمم المتحدة والوفية لمبادئها، فقد أسهمت من واقع تجربتها في تحقيق المقاصد والأهداف الكبرى للمنظمة، وخاصة في مجالي توطيد السلام والأمن الدوليين وتعزيز التنمية، مع العمل دوما على كفالة تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ومع إنشاء مجلس حقوق الإنسان، تود نيكاراغوا أن تسهم وتشارك بنشاط في أعماله في سبيل ضمان التمتع التام للجميع بكل حقوق الإنسان والحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، بما فيها الحق في التنمية.

٢ - إسهامات نيكاراغوا في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي

إسهامات نيكاراغوا على الصعيد الوطني

لما كانت نيكاراغوا تقر بحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع النيكاراغويين، وتعززها وتراعيها، فقد قطعت أشواطا على الصعيدين القانوني والإداري، من خلال إنشاء مؤسسات تكفل الامتثال للمعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان، مع التشديد على أكثر الشرائح ضعفا، من قبيل الأطفال والمراهقين، والنساء، والشعوب الأصلية، والمعوقين، والمهاجرين.

وأنشئ مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان، وهو كيان حكومي يعنى بتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، وتتبع له مكاتب أمناء مظالم خاصين من قبيل مكتب أمين المظالم الخاص بالأطفال والمراهقين؛ ومكتب أمين المظالم الخاص بالمرأة؛ ومكتب أمين المظالم الخاص بالشعوب الأصلية والجماعات العرقية؛ ومكتب أمين المظالم الخاص بالمعوقين؛ ومكتب أمين المظالم الخاص بالمجردين من الحرية ومشاركة المواطنين.

وعلى الصعيد الوطني، أُنشئت مؤسسات لتعزيز وكفالة إعمال حقوق الطفل والمراهق، بالتشارك مع الأسرة، وعموم المجتمع، وأجهزة الدولة، من قبيل المجلس الوطني للرعاية المتكاملة للأطفال والمراهقين، وسُن قانون الطفل والمراهق.

وعلى الصعيد الحكومي، هناك المعهد النيكاراغوي لشؤون المرأة، وهو مؤسسة تعنى بتنفيذ خطط النهوض بالمرأة والدفاع عن حقوقها.

وأحرز أيضا تقدم كبير على المستوى التشريعي في مجال حماية الشعوب الأصلية والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، إذ وضعت تشريعات، منها قانون الحكم الذاتي للمناطق المتمتعة بالحكم الذاتي على الساحل الأطلسي والقانون المتعلق بنظام الملكية الجماعية للشعوب الأصلية والجماعات العرقية على الساحل الأطلسي لنيكاراغوا.

ولكفالة الحق في الحماية القضائية واللجوء إلى القضاء، بذلت نيكاراغوا جهودا كبيرة للدفع قدما بوضع معايير قانونية وإدارية تحمي حقوق الإنسان، منها مبادرة تحديث الجهاز القضائي، التي أُنشئ في إطارها مكتب محام عام يتولى الدفاع على حساب الدولة عمن لا يستطيع رفع الدعوى على حسابه الخاص، وفُصل مكتب المدعي العام عن النيابة العامة بغية التفريق بين رعاية مصالح الدولة والمجتمع ومصالح الضحايا أنفسهم.

إسهامات نيكاراغوا على الصعيد الدولي

إسهاما في تنمية النظم الدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، امتثلت نيكاراغوا في السنوات الأخيرة للصكوك الدولية الرئيسية بالتوقيع على أطر قانونية دولية والانضمام إليها والتصديق عليها، ومن هذه الأطر البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق المعوقين.

٣ - التزامات نيكاراغوا في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي

سعت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية إلى جعل مكافحة الفقر والفقر المدقع ركنا أساسيا في خطتها الرامية إلى مكافحة هاتين الآفتين، تماشيا مع أهداف الألفية والميثاق

الأساسي لحقوق الإنسان. وتستند في هذا المسعى إلى نهج شتى من أجل محاربة الجوع، وتوفير التعليم العام مجانا، وتوفير الخدمات الصحية مجانا، وتحسين فرص العمل المتاحة لكل النيكاراغويين ذكورا وإناثا.

التزامات نيكاراغوا على الصعيد الوطني

الحقوق الأساسية للنيكاراغويين ذكورا وإناثا: تلتزم الحكومة النيكاراغوية أمام الشعب النيكاراغوي بتعزيز حقوق الإنسان المكفولة له وحمايتها وتدعيمها، مع تحسين ظروفه المعيشية. ولذلك، فإن الحقوق في تلبية احتياجات الأمة النيكاراغوية وتوفير الخدمات الأساسية الملحة لها من قبيل الاستفادة مجانا من التعليم والخدمات الصحية والماء المشروب والمرافق الصحية والتغذية والسكن وفرص العمل تشكل عناصر أساسية في السياسات والبرامج التي تضطلع بها حكومة المصالحة والوحدة الوطنية.

السلام والحق في التنمية: ترى الحكومة أن المصالحة عنصر أساسي لتحقيق التنمية ومكافحة الفقر، ولذلك، فإنها تدافع عن ثقافة سلام تكفل احترام وتعزيز كل الحريات (بما فيها حرية المعتقد، وحرية الإعلام، وحرية تكوين الجمعيات) وحقوق جميع المواطنين، مما سيتيح تهيئة الظروف المواتية لكي يفضي الاستثمار في الموارد البشرية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

احترام حقوق الشعوب الأصلية: يدرك النيكاراغويون تمام الإدراك بأنهم أمة متعددة الأعراق والثقافات واللغات. ولذلك، نعتبر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يرتبط به من تعصب آفات تنتهك حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعوبنا، ونحن ملتزمون بالقضاء عليها. ويلتزم بلدنا من خلال القانون بصيانة وتعزيز وإنقاذ ثقافة الشعوب الأصلية والجماعات العرقية.

حقوق المرأة: احترام حقوق المرأة وحمايتها محور أساسي في عمل الحكومة، ولذلك، فهي تتمسك بتعزيز المساواة بين الجنسين في الحقوق، في الريف والحضر، وفي جميع الأدوار. ومن التدابير المتخذة الترويج على الصعيد المؤسسي لوجود ٥٠ في المائة من النساء في كل المراكز بمؤسسات وهيئات الحكومة المركزية والحكومات المحلية.

الشباب وحقوقهم: ستعمل نيكاراغوا بنشاط عن طريق مجموعة من المشاريع والبرامج على تعزيز حقوق الشباب في التعليم والحصول على الائتمان

الجامعي والاستفادة من فرص العمل، ومن حياة سليمة، ومن الرياضة، والأنشطة الفنية، والفن والثقافة. ولذلك، أنشئ معهد الشباب الذي يسعى أساسا إلى الدفع قدما بالخطط والبرامج التي تعزز مشاركة الشباب في الأنشطة التي تتيح تنشئتهم المتكاملة.

الحقوق المدنية ومكافحة الفساد: تدعو حكومة نيكاراغوا إلى تبني نهج الديمقراطية المباشرة وسلطة الشعب حتى يتسنى للشعب أن يشارك في وضع الميزانيات المحلية والوطنية ومراقبتها وضمانها، وحتى يكون المسؤول الرئيسي عن مراقبة تنفيذ البرامج الاجتماعية ويرصد على الدوام التكاليف المتكبدة، وجودة الأعمال المنجزة، والموارد المعتمدة، وكذا فعالية عمل الموظفين العامين. ولذلك، فإننا ندعو إلى أن يتخذ المواطنون قرارات، من خلال ''الجمعيات التي تمثل سلطة الشعب''، بشأن كافة العمليات الوطنية والمحلية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلاوة على ذلك، سيمثل هذا النموذج الضروري الوسيلة المباشرة الأنجع للتصدي لآفة الفساد، التي تكتسي محاربتها أولوية لدى الحكومة.

حق جميع بلدان العالم: إن حكومة نيكاراغوا ستشجع وتقيّم أفضل العلاقات وأطيبها مع كافة شعوب وحكومات العالم، وستعززها من خلال التبادل السياسي والثقافي والتجاري في كافة ميادين النشاط.

التزامات نيكاراغوا على الصعيد الدولي

نيكاراغوا دولة طرف في الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، ومن هذه الصكوك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

وفي عام ٢٠٠٧، ستقدم نيكاراغوا رسميا تقارير عن عدة معاهدات لحقوق الإنسان لم تقدم عنها تقارير قبل أكثر من عقد من الزمن. وعلاوة على ذلك، تعتزم الحكومة النيكاراغوية متابعة الملاحظات و/أو التعليقات التي ستبدى بعد تقديم تلك

التقارير وتقييمها. وبهذا، ستتمكن نيكاراغوا من الوفاء بالهدف النهائي وهو وضع سياسات عامة تشجع على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد.

كما أنشئت لجنة مشتركة بين الوكالات لحقوق الإنسان لكفالة مشاركة كل القطاعات المعنية بتنفيذ أحكام معاهدات حقوق الإنسان. ويسر تشكيلها الحصول على المعلومات من مختلف المصادر الحكومية ومن المجتمع المدني، والإطلاع عليها، وتجهيزها. وهو ما سيتيح الحصول على تقارير تستند إلى توافق الآراء على الصعيد الوطني.

وتلتزم نيكاراغوا بالتعاون مع مجلس حقوق الإنسان من أجل تعزيز جهوده الحميدة الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وذلك من خلال ما يلي:

الترويج للمجلس والمشاركة بنشاط وبروح من التعاون والإشراك والحوار الحقيقي في أعماله المتعلقة بالجوانب المواضيعية المتصلة بجميع حقوق الإنسان.

كفالة التصدي بفعالية لانتهاكات حقوق الإنسان، في أي منطقة بالعالم، والإسهام في العمل المعياري للمجلس.

العمل سويا مع جميع أعضاء مجلس حقوق الإنسان لكفالة احترام الحقوق الأساسية، وبخاصة حقوق الأقليات.

دعم أعمال مؤسسات الأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية حقوق الإنسان.

وتؤكد نيكاراغوا من جديد **دعوتها المفتوحة إلى جميع الإجراءات الخاصة** لمجلس حقوق الإنسان.

وتظل **متطوعة لتكون ضمن أولى الدول التي تخضع للاستعراض الدوري الشامل** لمجلس حقوق الإنسان في إطار من التعاون والحوار البناء، وتلتزم بتنفيذ التوصيات التي تنبثق عن هذه الهيئة.

وتلتزم بالإسهام في اعتماد صكوك دولية جديدة لحقوق الإنسان حيث توجد ثغرات في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.